

الإمارات توسع آفاق شراكاتها الاقتصادية مع إثيوبيا

استشراف مشاريع التنمية المستقبلية في التجارة والصناعة والابتكار



مسار تعاون جديد توطئه الاتفاقيات

أن يعش الاقتصاد الإثري ويفتح الأبواب أمام إثيوبيا لإيجاد منفذ على البحر الأحمر، وهو أحد محاور الصراع بينهما طيلة السنوات الماضية. كما تعهدت الإمارات بتقديم 3 مليارات دولار مساعدات واستثمارات لإثيوبيا، سيذهب مليار دولار للبنك المركزي لتخفيف نقص حاد في العملة الأجنبية، فيما سيستثمر المليار دولار الأخرى في قطاعات السياحة والطاقة المتجددة والزراعة. ووقع صندوق خليفة لتطوير المشاريع ووزارة المالية الإثيوبية في شهر يوليو الماضي، بادي أسبا اتفاقية لدعم وتمويل المشاريع الريادية والابتكار في إثيوبيا بقيمة 100 مليون دولار.

ويقول محللون إن الدعم الإماراتي لإثيوبيا يأتي في سياق الدبلوماسية الاقتصادية لكسب مواقف تجاه أزمت المنطقة سواء ما تعلق بإيران أو الوضع في اليمن أو بقطع الطريق على التدخلات الخارجية في القرن الأفريقي، وما تمثله من تهديدات لأمن مصر ودول الخليج على المدينين القريب والبعيد. وقبل عقدين كان البلدان يعتبران من أفقر دول قارة أفريقيا. وقد حقق الاقتصاد الإثيوبي نموا متسارعا في السنوات الأخيرة، في حين لا يزال اقتصاد إريتريا يعاني من الركود. ولدى خبراء الاقتصاد قناعة بأن تطبيع العلاقات بين البلدين يمكن

وذكرت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإثيوبية حينها أن الإمارات تعهدت ببناء خط أنابيب لنقل النفط يمتد من ميناء عصب الإثري على ساحل البحر الأحمر إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وأشارت إلى أن الإمارات كشفت عن تلك التعهدات خلال اجتماع في أديس أبابا بين رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد وريم الهاشمي وزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي. ونسبت وكالة رويترز إلى مدير مكتب رئيس الوزراء الإثيوبي فيستوم أريجا قوله حينها إن "المباحثات تركزت على الاستثمار في قطاعات التصنيع والزراعة والعمارة وأنابيب النفط وبناء المنشآت السياحية".

إلى أهمية أنشطة التجارة والاستثمار كمحرك للشراكة المتينة بين البلدين. ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) لإغزابير قولها إن "العمل المشترك يساعد على إزالة أي عوائق في تنمية التجارة بين إثيوبيا والإمارات". وأضافت "يجب العمل أكثر على تشجيع القطاع الخاص من الجانبين على زيادة حجم التبادل التجاري واستقطاب مزيد من الاستثمارات التي تخدم القطاعات الحيوية في البلدين". وكانت الإمارات قد أعلنت في العام الماضي، عن خطط لضخ استثماراتها لبناء خط أنابيب يربط إثيوبيا وإريتريا، بعد أن قادت أبو ظبي جهود المصالحة التاريخية بين الجارين.

وسّعت دولة الإمارات من رهاناتها على الآفاق الاقتصادية الكبيرة مع إثيوبيا بهدف تعميق التعاون الاستراتيجي والتكامل الشامل في معظم القطاعات التجارية والاستثمارية، والذي بات محور طموحات البلدين، كونه يشكل حلقة مهمة في الأمن الإقليمي وخاصة في القرن الأفريقي.

وأشار المنصوري إلى أن السوق الإثيوبية التي تعد من أسرع الاقتصادات الأفريقية نموا تطرح فرصا واسعة للتعاون الاقتصادي المتبادل بما تمتلكه من مقومات واعدة وموارد متنوعة وإمكانات غير مكتشفة في عدة قطاعات. كما أكد أهمية الخدمات الإلكترونية والذكية في تعزيز النشاط الاقتصادي وإمكانية استفادة أصحاب الأعمال والمستثمرين من هذه الخدمات في تعزيز التجارة والاستثمارات الثنائية بين البلدين. ويقول محللون إن إثيوبيا تعد بوابة حيوية لتجارة الدول كما أنها تفسح المجال لغزو الأسواق الأفريقية الواعدة بما تتحده من استثمارات وتبادل تجاري بفضل قوانينها التي تتلاءم مع الانفتاح على الأسواق العالمية. وناقش الوزيران سبل تطوير التعاون التجاري في مجالات الزراعة والمنتجات الغذائية وتجارة اللحوم والدواجن، وبناء شراكة في المجال اللوجستي بما يعزز أنشطة التبادل التجاري بين البلدين. ويحاول البلدان تعزيز سبل العمل المشترك لتعزيز المبادلات التجارية ودعم أنشطة الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير، والتعاون في مجال الخدمات اللوجستية والإلكترونية الداعمة للتجارة البينية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن التجارة الخارجية غير النفطية بين البلدين حققت خلال العام الماضي نموا بنسبة 7 بالمائة بمقارنة سنوية لتبلغ حوالي 3.1 مليار درهم (840 مليون دولار). ومع ذلك يطمح البلدان إلى زيادة مستوى المبادلات لتتجاوز هذا المبلغ مع الدخول في بناء شراكات جديدة بين المستثمرين في البلدين. وهناك اهتمام إماراتي بمشاركة إثيوبيا في معرض أكسو 2020 والفرص التي يوفرها المعرض لإيجاد شركاء تجاريين واستثماريين من مختلف الدول. وأكدت الوزيرة الإثيوبية حرص بلادها على تطوير قنوات تعاون جديدة تخدم الأجندة الاقتصادية للبلدين، مشيرة



ونسبت وكالة أنباء الإمارات (وام) للمنصوري قوله إن "تجارة البلدين تشهد نموا جيدا ولكن علينا تطوير خطوط مباشرة للتصدير وإعادة التصدير بين الجانبين، والاستغناء عن الموانئ التجارية الوسيطة". وحث المنصوري أن يساهم هذا التوجه في تخفيض تكلفة التجارة وتعزيز أرباحها، وبالتالي زيادة عائداتها التنموية على اقتصادي البلدين، والارتقاء بها إلى مستويات أعلى.

قفزة في أرباح طيران الإمارات

دبي - حققت مجموعة طيران الإمارات الملكية لحكومة دبي قفزة في أعمالها خلال النصف الأول من العام المالي الحالي. وتظهر البيانات أن أعمال المجموعة سجلت نمواً بنحو 8 بالمائة بمقارنة سنوية لتحقق أرباحاً صافية بقيمة 320 مليون دولار. ويعود تحسن الأرباح إلى انخفاض أسعار الوقود بنسبة 9 بالمائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، إلا أن المكاسب الناجمة عن انخفاض تكاليف الوقود تآكلت جزئياً جراء التحركات السلبية لأسعار صرف العملات. وبلغت إيرادات المجموعة 14.5 مليار دولار في النصف الأول من السنة المالية الجارية المنتهي في سبتمبر الماضي، بانخفاض نسبته 2 بالمائة عن الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف في الإيرادات إلى إغلاق المدرج الجنوبي لمطار دبي الدولي لمدة 45 يوماً والتقلبات غير المواتية لأسعار صرف العملات. ونسبت وكالة أنباء الإمارات للشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات قوله إن "مجموعة الإمارات حققت أداء إيجابياً من خلال تكيف استراتيجياتنا للتغلب على ظروف العمل الصعبة والاضطرابات العديدة من الأسواق العالمية". وأضاف "تم بذل جهود كبيرة للحد من تأثير عملية الصيانة المقررة لمدرج مطار دبي الدولي على أعمالنا وربائنا كما وأصلنا فرض قيود صارمة على التكاليف التي يمكن التحكم فيها لتحسين الكفاءة والاستفادة من مختلف الفرص".

السودان في حاجة لتمويلات عاجلة لتفادي شبخ الانهيار

الحكومة الانتقالية تكشف للمرة الأولى تفاصيل برنامجها الاصلاح

وجزء من خارطة طريق جرى الاتفاق عليها مع صندوق النقد والبنك الدولي ألا يضطر السودان لسداد مستحقات متأخرة بقيمة ثلاثة مليارات دولار لمؤسسات دولية. وقال البدوي "لا نحتاج إلى سداد أي شيء، ما نحتاجه في الواقع هو تنفيذ السياسة". ويعتبر السودان أحد أكبر الدول المثقلة بعبء الدين، إذ تبلغ ديونه 60 مليار دولار يحتاج إلى تسويتها بشكل منفصل. ويؤكد وزير المالية أن السودان سيسرع في زيادة القاعدة الضريبية وإصلاح القطاع العام، وقد تتم زيادة الرواتب، التي تآكلت بفعل معدلات تضخم في خانة العشرات، بنسبة 100 بالمائة بحلول أبريل المقبل. وفي النصف الثاني من العام القادم، سيتم إنشاء شبكة دعم اجتماعي بما يسمح بإلغاء الدعم بحلول يونيو 2020 أو بعد ذلك، وسيجري استخدام بعض التمويل من المانحين في جمع البيانات لإتاحة التحويلات النقدية للمحتاجين. كما يرغب السودان في إنتاج الخبز من الذرة المنتجة محلياً لاستيراد كميات أقل من القمح. وتواصل الحكومة في انتهاء الفارق بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق السوداء بحلول يونيو المقبل. لكن الجنيه انخفض هذا الأسبوع إلى 80 للدولار في السوق السوداء، مقارنة مع سعر الصرف الرسمي البالغ 45 جنيهاً للدولار.

المقبل بعد أن اتفقت الخرطوم مع الولايات المتحدة على أنها قد تبدأ التفاوض مع المؤسسات الدولية بينما تظل في قائمة الدول التي تُوصف بأنها راعية للإرهاب. ومن شأن ذلك الوصف أن يجعل السودان غير مؤهل من الناحية الفنية للحصول على إعفاء من الدين أو تمويل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وحذف اسم السودان من القائمة يحتاج إلى موافقة من الكونغرس. وكشف البدوي أن أول الخبراء من المؤسسات الدولية وصلوا إلى الخرطوم للمساعدة في الإصلاحات وأن وفداً من صندوق النقد الدولي سيصل هذا الشهر من أجل إجراء مشاورات المادة الرابعة.

وقال "الآن لدينا ثورة"، وردا على سؤال عن مقدار دعم الموازنة المطلوب لعام 2020، قال "بعض التقديرات تقول ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار، ربما حتى خمسة مليارات دولار". وتتولى الحكومة المدنية التي ينتهي إليها البدوي السلطة لمدة تزيد عن ثلاث سنوات بموجب اتفاق لتقاسم السلطة مع الجيش. وقال البدوي إنها حصلت على ما يزيد قليلاً على نصف الدعم البالغ ثلاثة مليارات دولار لواردات الوقود والقمح والذي قدمته السعودية والإمارات في أبريل. ومن المقرر عقد اجتماع للمجموعة المانحة "أصدقاء السودان" في ديسمبر

كشفت الحكومة السودانية لأول مرة عن تفاصيل برنامجها لإصلاح الاقتصاد المنهك، والذي يحتاج إلى حزمة مساعدات مالية عاجلة بقيمة 5 مليارات دولار على الرغم من العقبات الكثيرة التي تقف حائلاً دون حصول الخرطوم على قروض من المؤسسات المالية الدولية بسبب تخلفها عن سداد ديونها القديمة. وانفصال الجنوب في عام 2011 ليخسر معظم ثروته النفطية. وقال البدوي إن "السودان تلقى بعض الدعم لواردات الوقود والقمح لكن نحو 65 بالمائة من السكان البالغ عددهم 44 مليوناً، يعانون من الفقر ويحتاج السودان إلى تمويل تنموي بقيمة تصل إلى ملياري دولار بجانب ملياري دولار من المأمول الحصول عليها من صناديق تنموية عربية". وفي استعراض تفصيلي لخطط الإصلاح للمرة الأولى، أوضح البدوي أنه ستكون هناك حاجة لزيادة رواتب موظفي القطاع العام وجرى إنشاء شبكة دعم اجتماعي للتجهيز لإلغاء صعب لدعم الوقود والأغذية. وتسببت احتجاجات استمرت لأشهر ضد زيادات أسعار الوقود والخبز ونقص السيولة في إطلاق شرارة انتفاضة ضد البشير الذي أطاح به الجيش في أبريل. والاحتجاجات مستمرة منذ ذلك الحين، مع سقوط قتلى في اشتباكات مع قوات الأمن. وقال البدوي "لقد بدأنا عملية الإصلاحات.. الشعب السوداني يستحق أن يُنظر إليه من منظور مختلف تماماً مقارنة مع ما اعتاد المجتمع الدولي أن يستخدمه للنظر إلى السودان، كدولة تحكمها حكومة منبوذة".

أكد وزير المالية السوداني إبراهيم البدوي أن بلاده تحتاج إلى ما يصل لخمسة مليارات دولار دعماً للوازنة المالية لتفادي انهيار اقتصادي وأنها ستدشن إصلاحات بعد الإطاحة بعمر البشير. وتتضمن موازنة 2020 أهدافاً تنموية مستدامة للتعليم والرعاية الصحية والإنفاق الاجتماعي، بما يشير إلى أن السودان ربما يتحرك بعيداً عن هيمنة الإنفاق العسكري الذي خلق التنمية في العقود الثلاثة الماضية.



وقال وزير المالية في الحكومة الانتقالية، التي تشكلت في أغسطس الماضي، في مقابلة مع وكالة رويترز إن البلاد "تملك احتياطيات نقد أجنبي تكفي فقط لتمويل الواردات لعدة أسابيع". ويعاني السودان من أزمة اقتصادية حادة عمقتها السياسات المرتبكة للحكومات المتعاقبة إبان حكم البشير



في ترقب وصول الإمدادات